بعد أن نجحت المرحلة الأولى في القضاء على الاختلالات وتحقيق الاستقرار

استكمال الاصلاحات الاقتصادية ضرورة لتحريك عجلة النمو والانتعاش الاقتصادي

□ .. تمكنت بلادنا من تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي في مارس ١٩٩٥م من القضاء على الاختلالات المالية والنقدية ووقف التدهور وتحقيق الاستقرار الاقتصادي كما أسهمت الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق العديد من النجاحات التنموية خلال السنوات الماضية والقضاء على بؤر الفساد الذي تفشى آنذاك بسبب الدعم للسلع الأساسية .. وذلك من خلال الغاء الدعم وتحويل تلك المخصصات لمشاريع التنمية.

الاستطلاع التالي يسلط الضوء على أبرز النجاحات التي حققها برنامج الاصلاح الاقتصادي خلال الأعوام الماضية .. والإجراءات التي ينبغي تنفيذها لتعزيز تلك النجاحات وتحريك عجلة الاقتصاد نحو النمو والانتعاش الاقتصادي وذلك تفاديا لحدوث أي اختلالات قد تظهر في حال التباطؤ في تنفيذ الاصلاحات..

د/ مطهر العباسي

د/ محمد الحاوري

د/ علي البحر

د/العباسي: الحفاظ على التوازن الاقتصادي مرهون بتنفيذ البنود المتبقية
د/الحاوري: ينبغي تبني عدد من السياسات لانعاش مجالات الاستثمار والتنمية
د/البحر: الحد من الاستخدام غير المقنن للنفط ضرورة لإحداث التطور الاقتصادي

استطلاع/علي محمد البشيري/ منصور شايع

يقول الدكتور مطهر عبدالعزيز العباسي وكيل وزارة التخطيط لقطاع خطط التنمية: أن برنامج الاصلاح الاقتصادي يجب أن يفهم أنه ليس برنامجا موسميا وإنما عملية مستمرة ومتجددة تصاحب التغيرات والتطورات الاقتصادية أيا كانت على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي.

نجاحات

● ويؤكد العباسي أن برنامج الاصلاح الاقتصادي في مرحلته الأولى نجح إلى حد ما في معالجة بعض الاختلالات وتحقيق ما يسمى بالتثبيت أو الاستقرار الاقتصادي وانقاذ الاقتصاد من الأزمة التي عاشها والتي وصلت في عام ١٩٩٤م إلى ذروتها حيث بلغ عجز الموازنة ٢٠٪ من الناتج المحلي وارتفاع معدل التضخم إلى أكثر من ٧٠٪ بالاضافة إلى التقلبات الحادة في سعر العملة وتدهور قوتها الشرائية ونضوب الاحتياطيات الخارجية من النقد الأجنبي وزاد ذلك من فقدان الثقة في الاقتصاد من جانب المتعاملين الخارجيين وخصوصا الشركات المتعاملة في الجانب التجاري.

ويضيف: ولذلك فإن النتائج التي تحققت في معالجة بعض الاختلالات تمت في زمن قياسي ملحوظ ، فخلال الخمس السنوات الأولى من بدء الاصلاحات تحققت نتائج ايجابية في كثير من المؤشرات المالية والنقدية حيث تم انخفاض العجز إلى ٣٪ من الناتج المحلي الاجمالي والتضخم إلى رقم إحادي واستقرار سعر الصرف وهذا انعكس ايجابيا على إعادة كسب الثقة مع الأطراف الخارجية التي تتعامل مع اليمن من مؤسسات تمويلية ومانحين وشركات خاصة.

ويشير الدكتور العباسي إلى أن كثيرا من اجندة الاصلاحات الاقتصادية والمالية تم تأجيلها لأكثر من سبب من ضمنها تحقق وفورات في عوائد النفط بسبب المستجدات في سوق النفط الدولي وأيضا لحكمة في مراعاة الأبعاد الاجتماعية التي عادة ما تصاحب أية تغيرات اقتصادية ، إلا أن الوضع الاقتصادي ومع أطلال عام ٢٠٠٥م علينا يؤكد ما يمكن تسميته بالدورة الاقتصادية والتي عادة ما تمر بمراحل تبدأ بالكساد ثم الانتعاش الاقتصادي والرواج .. وثم تبدأ بالانحدار مرة أخرى ما لم توجد معالجات تحافظ على مستوى الانتعاش وتعمل على تحفيز النمو وتحريك عجلة الاقتصاد وخلق فرص عمل والحد من البطالة وارتفاع مستوى الدخول.

إجراءات ينبغي تنفيذها

● ويؤكد وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي أن بنود برنامج الاصلاح التي لم تنفذ هي الكفيلة بالحفاظ على التوازن الاقتصادي والدفع به من العودة إلى الركود ، وهذه البنود تشمل ترشيد الانفاق العام وإعادة تخصيصه في المجالات ذات الأولوية التنموية مثل تحسين البنية التحتية من طرقات وكهرباء أو في تحسين مستوى التنمية البشرية من تعليم وصحة.. بدلا من هدر مثل تلك الموارد في أوجه الدعم التي قد يستفيد منها بشكل مباشر القلة القليلة في المجتمع أو تكون أيضا مصدرا للفساد وتكون أيضا علامة من علامات الاختلال في القواعد الاقتصادية المتعارف عليها والمتمثلة في التشوهات السعرية والتي لاتفيد الغالبية العظمى من المواطنين ، وخير دليل على ذلك تزايد حجم الموارد المخصصة من الميزانية العامة للدولة لدعم المشتقات النفطية والتي بلغت في عام ٢٠٠٤م أكثر من ١٣٤ مليار ريال وأكثر من ٨٠٠ مليون دولار .. وهذا مبلغ يتساوى مع حجم الانفاق على التعليم ويساوي خمسة اضعاف الانفاق على تحسين مستوى الصحة.. مؤكدا أن الوقت قد حان في هذا الجانب أن نضع المصلحة العليا للوطن والمواطن فوق كل اعتبار.

إعادة الهيكلة

● ويشير العباسي إلى أن البعد الثاني من الاصلاحات يتمثل في ضرورة إعادة هيكلة بعض القطاعات الاقتصادية الهامة والتي تحتاج إلى معالجات جادة مثل القطاع المصرفي والبنكي ، وقطاع النفط وتقييم أداء بعض المؤسسات الانتاجية والخدمية العامة وذلك بهدف تعبئة الموارد العامة وحشدها لأهداف التنمية والاستغلال الأمثل لها لما يحقق المنفعة للجميع.

ويضيف: أما البعد الثالث من أجندة الاصلاحات الاقتصادية يتركز في ضرورة تنمية الموارد الذاتية غير النفطية وتحسين أداء المصالح الإيرادية وتحديدا رفع كفاءة الأداء في تحصيل الضرائب بكل أنواعها وتطوير النظم والاليات التي تكفل العدالة والكفاءة ومن تجارب الدول الأخرى التي تتشابه في ظروفها مع اليمن فإن تطبيق نظام ضريبة المبيعات يمثل نموذجا يحتذى به في تحقيق المبادئ المرجوة لفرض الضريبة.

ويؤكد بأن الاصلاحات الإدارية والمؤسسية تشمل أولا التسريع بوتيرة تنفيذ استراتيجية وتحديث الخدمة المدنية والتي تحتوي على الكثير من المكونات والتي تهدف إلى تحسين مستوى الإدارة العامة والموظف العام مشيرا إلى أن الإجراءات التي تم اتخاذها مؤخرا والمتمثلة بالقرارات وتوجهات القيادة السياسية في ضرورة اصلاح القضاء وتعزيز دور المحاكم التجارية والمحاكم الأخرى وأيضا ضمان التنفيذ الصارم والعادل للاحكام لحماية حقوق الأفراد والمؤسسات من مستثمرين محليين وخارجيين.

ويرى العباسي بأن أهمية الاصلاحات يكمن في أنها تمثل وصفة علاجية لاستعادة جسم الاقتصاد عافيته وتحريك عجلة النشاط في كل القطاعات الاقتصادية وتنظيف دولاب النظام الاقتصادي من التشوهات والاختلالات هذا على المستوى المحلي.

ويضيف: ومتى ماتم تحقيق تقدم ملموس في هذا الجانب فإن نتائج ذلك سينعكس بعوائد كبيرة في إطار التعاون والتعامل على المستوى الاقليمي والدولي ذلك أن معظم دول الاقليم تعيش مرحلة الاصلاحات وإعادة الهيكلة وتصحيح اختلالات قائمة فيها وخير دليل على ذلك ما تعيشه دول الاقتصادات النفطية في دول الخليج ، كما أن الاصلاحات تنفذ حتى في الدول الأكثر تقدما مثل دول المجموعة الأوروبية وغيرها .. حتى يكون الاقتصاد اليمني مؤهلا للاندماج في الاقتصاد الاقليمي والدولي فإن الاطر المؤسسية التي تنظم جهاز الاقتصاد العالمي تتطلب إصلاحات جوهرية في كل الدول والتي ترغب في أن تكون في إطار منظومة الاقتصاد العالمي ويتجسد ذلك في حرص العديد من الدول في الانضمام لمنظمة التجارة ، وهذا بعد آخر في الاصلاحات يجب أن نعمل بقوة على تحقيقها للاستفادة من المزايا التي جناها الآخرون وحققوا انتعاشا اقتصاديا في بلدانهم.

تثبيت أسعار الصرف

يرى الدكتور محمد الحاوري استاذ الاقتصاد جامعة صنعاء أن الاقتصاد الوطني واجه في النصف الأول من تسعينات القرن الماضي مجموعة من الصدمات الاقتصادية التي أوصلته إلى مشارف الأزمة الاقتصادية.. وكان من أسباب ذلك عودة حوالي مليون مغترب يمني كانوا في دول الجوار وتناقص موارد النقد الأجنبي وتوقف القروض والمساعدات والأزمات السياسية التي أحاطت بالوحدة إبان إعلانها.

ويضيف: ولمواجهة الأزمة الاقتصادية شرعت اليمن في تطبيق برنامج الإصلاح مع المؤسسات الدولية.. ويدخل البرنامج عامه العاشر وقد تحققت بعض الانجازات ولم يتحقق البعض الآخر مما كان يستهدفه البرنامج.

فمن ناحية نجح البرنامج في تحقيق الاستقرار في الأسعار نسبيا وثبتت أسعار الصرف والإصلاحات المالية والنقدية فضلا عن تكوين احتياطي دولي من النقد الأجنبي يصل إلى أكثر من ٥ مليارات دولار على نحو يعطي حاجة المجتمع من الواردات لأكثر من ١٤ شهرا.

كما تبنت الدولة استراتيجية للتخفيف من الفقر ٢٠٠٣ - ٢٠٠٥م لاحتواء الآثار السلبية الناتجة عن تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي لتخفيف نسبة الفقر غير أن البرنامج لم ينجح في تحقيق بعض القضايا والتعامل معها وأبرزها اتساع حجم ومساحة الفقر وتزايد نسبة البطالة وعدم تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع فضلا عن زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد للتعامل والتكيف مع الاقتصاد العالمي ومن ثم فإن تقييم مدى نجاح البرنامج مرهون بما أحرزة من تقدم وإنجاز في تلك القضايا.

وأضاف الدكتر الحاوري: كما أن البرنامج مطالب اليوم بإعادة النظر في حزمة من السياسات التي يتبناها بحيث يتجه نحو إنعاش مجالات الاستثمار والتنمية واستئناف النمو الاقتصادي على نحو عالي ومستدام وهذا يتطلب التوزان في الإصلاح في الجوانب الإدارية والمالية.

ويؤكد الدكتور علي عبدالرحمن البحر خبير ومحلل اقتصادي أن الإصلاحات الاقتصادية تمكنت من تحقيق العديد من النجاحات الملموسة فمن حيث الموزانة العامة للدولة نجد أن انفاق العام في الموازنة يقدر بنحو ٧٠٠ مليار ريال سنويا يقابله تقدير للايرادات العامة في حدود ٦٥٠ مليار ريال سنويا وبذلك يكون العجز في حدود خمسين إلى مائة مليار ريال سنويا. ومن المتعارف عليه وفقا للمعايير الدولية أن عجز الموازنة العامة للدول يمكن أن تتراوح بين ٣ إلى ٥٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

فإذا اعتبرنا حجم الناتج المحلي في اليمن ١,٧ - ١,٨ تريليون ريال نجد أن عجز الموازنة المسموح به ٦٠ إلى ١٠٠ مليار ريال في العام لذا نجد أن العجز في اليمن ما يزال في النطاق المسموح به.

الحد من الاستخدام العابث للنفط

وأضاف الدكتور علي البحر أن الحكومة برئاسة الأستاذ عبدالقادر باجمال استطاعت المحافظة على العجز في الميزانية العامة في حدود النطاق المقبول بمعيار دول الاتحاد الأوروبي التي تسمح للدول الأعضاء بعجز موازناتها في حدود لا يتجاوز ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي هذه النجاح يرجع في جزء منه إلى ظروف معينة منها إرتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق الدولية.. لذا فإن المحافظة على توازن الموازنة العامة وعدم الانزلاق في عجز كبير مرهون بالسياسة الاقتصادية الحكيمة للحكومة وبالظروف الدولية المواتية. وللمحافظة على الوضع الآمن للموازنة لابد من الاستمرار في البحث والتنقيب عن الثروات النفطية والغازية في بلادنا لتعزيز الاحتياطيات لحماية هذه الطاقة ومصادرها من النضوب.. ويمثل الحد من الاستخدام العابث للنفط داخليا أحد الأدوات لتعزيز فعالية الثروة البترولية في إحداث تطور ونمو اقتصادي واجتماعي شامل. بالإضافة إلى ثلاثة قطاعات رئيسية أخرى لا تقل أهمية عن قطاع النفط والغاز وهي الثروة البحرية والبيئة والمياه وسلامتها والحافظ عليها وتنميتها والسياحة والقوى العاملة وتدريبها وتاهيلها.

هذه عوامل طويلة المدى يتم تحضيرها من الآن لنتمكن من الحفاظ على التوازن الاقتصادي العام مستقبلا بما في ذلك استمرار توازن الميزانية العامة للدولة وربما تفيض مستقبلا.

الانفجار السكاني

وأوضح الخبير والمحلل الاقتصادي أن الأمر ينصب أيضا على ميزان المدفوعات الذي يتكون منه صادرات السلع المادية والخدمات ثم صافي عوائد رأس المال والقوى العاملة.. فهذا الميزان يتكون مما تستورده اليمن من السلع مثل القمح والسيارات ووسائط النقل وبقية السلع ويخصم منها ما تصدره اليمن من البترول والأسماك والسلع الغذائية ما يحصل عليه راس المال الدولي المستثمر في اليمن وبالذات الشركات النفطية والعاملة في اليمن والبنوك وغيرها من الاستثمارات وما يحصل عليه الخبراء والفنيون والدوليون والمهنيون وغيرهم من العاملين في اليمن يتم مقاصة عوائد رأس المال والعمل الأجنبي في اليمن مع ما يحصل عليه راس المال اليمني المستثمر في الخارج وبالذات أرصدة البنك المركزي اليمني والبنوك اليمنية والبيوت التجارية اليمنية عائد هذه الرساميل وعوائد القوى العاملة اليمنية في الخارج المقاصة من هذين التيارين يعطي صافي عوائد رأس المال والعمل إما سلبا أو إيجابا وقال: هناك سهولة وميل لزيادة الواردات ولكن التراجع في مستوى الدخل الاستهلاكي في يد المواطن بسبب الانفجار السكاني الذي يضع قيود واقعية وعملية على إمكانية التوسع في الاستيراد لا نستطيع تطويعها نتيجة التجارة القوية في توسيع ومضاعفة ما يستقدم لليمن من سلع ضرورية وغير ضرورية.

في الحدود الآمنة

وبالنظر إلى عجز ميزان المدفوعات بالمعايير الدولية يعتبر العجز الذي يصل إلى ٥٪ من حجم الناتج المحلي الإجمالي اللامة عجز بسيط ويمكن التعايش معه وبتطبيق معيار عجز أو فائض ميزان المدفوعات على الاقتصاد الوطني اليمني نجد أن العجز المسموح به يجب أن يبقى في حدود ١٠٠ إلى ٢٠٠ مليار ريال في العام.. هذا العجز يمكن للاقتصاد عمله دون تدهور في قيمة الريال اليمني. ومن النظرة السريعة للعجز في ميزان المدفوعات اليمني نجد أنه حقق فوائض خلال السنوات الماضية وهذا مؤشر إيجابي.

واضاف الدكتور البحر يمكن القول أن برنامج الإصلاح الاقتصادي قد تمكن من السيطرة على أوضاع ميزان المدفوعات وبالسيطرة على كل من العجز في الموازنة العامة للدولة والعجز في ميزان العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أمكن المحافظة على قيمة الريال اليمني الذي صمد بقوة أمام الدولار الأمريكي بطريقة تستحق الإعجاب والمباركة.